مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد العاشر || تاريخ الإصدار 2026-01-20

الأصول النحوية في كتاب (مقاليد التصريف) للخليلي
الشاهد القرآني أنموذجا

The Grammatical Principles in the Book Maqālīd al-Taṣrīf by al-Khalīlī:
The Qur'anic Citation as a Model

منير بن محمد بن خميس السيفي

Muneer Mohammed khamis Al saifi

جامعة الجنان – الجمهورية اللبنانية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss41017

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:

سعت هذه الدراسة للتعريف بمنهج الشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي (1287هـ) في تعامله مع الشاهد القرآني كونه أصلا من أصول النحو التي ذكرها علماء اللغة، وكيف كان تعامله مع الآيات وطريقة توظيفه لها في كتبه اللغوية خصوصا كتابه (مقاليد التصريف) مع التعريج للحديث عن القراءات القرآنية وكيفية إفادته منها، وكيف وظفها في كتابه.

وتبين بعد البحث المكانة اللغوية المتميزة التي تبوأها المحقق الخليلي، وكيف تمكن من الاستفادة من هذا الأصل النحوي (الشاهد القرآني) في معالجة المسائل اللغوية التي تعرض لذكرها في كتابه سواء كانت قضايا معجمية أو نحوية أو صرفية.

الكلمات المفتاحية: الشاهد، القرآن، القراءات، النحو، الصرف، الدليل.

Abstract:

This study sought to introduce the methodology of the eminent scholar Shaykh Saʿīd ibn Khalafān al-Khalīlī (d. 1287 AH) in his treatment of Qurʾānic evidence, considering it one of the foundational sources of Arabic grammar as identified by linguists. It examines how he dealt with Qurʾānic verses and the manner in which he employed them in his linguistic works, with particular focus on his book Maqālīd al-Taṣrīf. The study also touches upon Qurʾānic readings (qirāʾāt), explaining how he benefited from them and how he incorporated them into his work.

The research further reveals the distinguished linguistic status attained by al-Khalīlī and demonstrates how he skillfully made use of this grammatical source—namely, Qurʾānic evidence—in addressing the linguistic issues discussed in his book, whether lexical, syntactic, or morphological.

Keywords: Evidence, the Qurʾān, Qurʾānic Readings (Qirāʾāt), syntax (grammar), morphology, proof.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمي والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فهذه دراسة موجزة تبحث جانبا من الجوانب اللغوية عند الشيخ العماني الكبير سعيد بن خلفان الخليلي (1287هـ)، الذي قدَّم إسهامات لغوية وشرعية واسعة، وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أصل من أصول النحو وهو الاستشهاد بالآيات القرآنية، وقبل الولوج في الموضوع قدمت بترجمة مختصرة للشيخ الخليلي.

المطلب الأول: سيرة موجزة للشيخ الخليلي

هو الشيخ المحقِّق سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح بن يحيى بن أحمد الخليلي، يتَّصل نسبه بالإمام الخليل بن شاذان بن الخليل بن شاذان بن الإمام الصلت بن مالك، والإمام الصلت هو أحد أبرز أعلام عمان في القرن الثالث الهجري[1]، اشتهر الشيخ سعيد بلقب (المحقِّق)، قال صاحب الشقائق: «وقد لقبه العلماء بالمحقق لشهرته بتحقيق المسائل وتأصيلها واقترانها بالأدلة»[2].

[1] . السالمي؛ عبد الله بن حميد: **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، مكتبة السالمي، 2000م، ص259.

[2] . الخصيبي؛ محمد بن راشد: **شقائق النعمان على سموط الجمان**، الطبعة الثانية، وزارة التراث القومي والثقافة، 1989م، ج2 ص333.

وُلِدَ الشيخ سعيد بن خلفان في بلدة بوشر التابعة حاليًا لمحافظة مسقط عاصمة سلطنة عمان، ووقع خلاف في تاريخ مولده والصحيح أنه ولد سنة 1231 هجرية[3].

شيوخه

نشأ الشيخ نشأة علميَّة منذ صغره فنهل من معين العلم، وجالس جملة من علماء زمانه، وأخذ العلم عنهم[4]، منهم: الشيخ سعيد بن عامر بن خلف الطيواني، والشيخ حماد بن محمد البسط، والشيخ ناصر بن جاعد بن خميس الخروصي (ت:1262).

تلاميذه

تخرَّج على يديه الكثير من أهل العلم[5]، منهم: الشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي (ت: 1314)، والشيخ محمد بن خميس بن محمد السيفي (ت: 1333)، والشاعر أبا وسيم خميس بن سليم الإزكوي (ت: بين 1320 - 1329)، والشيخ سالم بن عديم الرواحي (ت: 1308)، وغيرهم كثير.

مؤلفاته

ألَّف الخليلي في علوم العربيَّة وعلوم الشريعة، نذكر منها على سبيل التمثيل:

1. تمهيد قواعد الإيمان، يقع في 14 مجلدا. [موضوع الكتاب: علم الفقه، وفيه مباحث ورسائل في علم الكلام، تحقيق: حارث بن محمد البطاشي، دار الهلال العالمية، الطبعة الأولى 1431هـ/ 2010م].
2. أجوبة المحقق الخليلي، يقع في سبعة أجزاء. [موضوع الكتاب: فتاوى فقهية، تحقيق: ماجد الكندي وآخرون، مكتبة الجيل الواعد، الطبعة الأولى 1431هـ/ 2010م].
3. لطائف الحِكَم في صدقات النَّعَم. [موضوع الكتاب: علم الفقه (زكاة الأنعام)، تحقيق: سلطان بن خميس الناعبي، مكتبة الجيل الواعد، بدون ط].
4. مقاليد التصريف، منظومة في علم التصريف.
5. شرح مقاليد التصريف، شرحٌ لمنظومته مقاليد التصريف، طبعته وزارة التراث القومي والثقافة ـ سلطنة عمان سنة 1407هـ/ 1986م، طبع بدون تحقيق، يقع في ثلاثة أجزاء].
6. سمط الجوهر الرفيع في علم البديع، موضوع الكتاب: علم البلاغة، تحقيق: محمد بن يحيى الراشدي، ذاكرة عمان، الطبعة الأولى 1436هـ/ 2015م.
7. التيسير في شيء من الصرف اليسير، وهو علم الصرف، ألَّفه بعد منظومته المقاليد وشرحها، تحقيق: محمد بن خاتم الذهلي، ذاكرة عمان، الطبعة الأولى 1436هـ/ 2015م.

توفي الشيخ المحقق شهيدا سنة سبع وثمانين ومئتين وألف[6] من الهجرة النبوية، ودفن في منطقة جبروه بولاية مطرح، رحمه الله تعالى.

---

[3] . هذه الرواية ذكرها الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، ينظر: الراشدي؛ مبارك بن عبد الله: **سعيد بن خلفان الخليلي وفكره**، ص10.

[4] . السعدي: **معجم الفقهاء والمتكلمين**، ج2 ص76. والخليلي؛ سعيد بن خلفان: **إغاثة الملهوف بالسيف المذكر في المر بالمعروف والنهي عن المنكر**، تحقيق: صالح بن سليم الربخي، الطبعة الأولى، ذاكرة عمان، 1437هـ/2016م، ص53.

[5] . الخليلي: **أجوبة المحقق الخليلي**، ج1 ص46.

[6] . مجموعة باحثين: **الموسوعة العمانية**، المجلد الخامس، ص1775.

المطلب الثاني: تعريف المصطلحات

تعدَّدت تعريفات العلماء لمصطلح أصول النَّحو، ومن أوائل من عرَّف هذا المصطلح الأنباري، حيث عرَّفه بأنَّه: "أدلَّة النَّحو الَّتي تفرَّعت منها فروعه وفصوله"[7]، وعرَّفه السُّيوطي بأنَّه: "علم يبحث عن أدلَّة النَّحو الإجماليَّة من حيث هي أدلَّته وكيفيَّة الاستدلال بها وحال المُسْتَدِلّ"[8]، وتقييده بالإجماليَّة احتراز من الأدلَّة التَّفصيليَّة، وهذه يبحث فيها علم النَّحو[9].

وتعريف السيوطي أدق من تعريف ألنباري، وهذا أمر طبيعي فالسيوطي متأخر زمنا ومسائل هذا العلم وقواعده كانت أكثر استواء ونضوجا.

ومن أبرز الأعلام الَّذين كتبوا في أصول النحو: ابن جني، والأنباري، والسُّيوطي، والشَّاوي، وغيرهم.

وقد اختلفت آراؤهم في تعداد هذه الأدلَّة؛ فابن جنّي يقول هي: السَّماع والقياس والإجماع، ووافقه على ذلك ابن بابشاذ[10]، إلَّا أنَّه يعبّر عن السَّماع بالنَّصّ، إذ يقول: "إنَّ الطَّريق إلى استخراج أصول الأشياء إنَّما يكون بنصٍّ أو إجماع أو قياس"[11]. أمَّا الأنباري فهي عنده: السَّماع القياس واستصحاب الحال[12]، وأمَّا السُّيوطي في كتابه الاقتراح فجعلها أربعة هي: السَّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[13]، حيث جمع بين ما ذكره كلٌّ من ابن جنّي والأنباري.

---

[7] . الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سنة 1957م، ص45.

[8] . السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2011م، ص13.

[9] . وقد ذكر بعض الباحثين معلقا على تعريف الأنباري قائلًا إنَّه يدخل في تعريفه الأدلَّة الفرعيَّة، ولا يبدو هذا دقيقا فالأنباري يشير إلى الأدلة التي تكون حاضرة في الفروع والجزئيات، من حيث كونها أصولا إجمالية والاستدلالات على الجزئيات متفرعة من هذه الأصول. ينظر: عواريب؛ سليم: **مصطلحات أصول النحو من خلال كتاب الخصائص**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008م، ص34.

[10] . هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو، كان تاجرا في الجوهر. تعلم في العراق. وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه. ثم استعفى. ولزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات لساعته، من أهم مؤلّفاته: المقدمة وتعرف بمقدمة ابن بابشاذ، شرح الجمل للزجاجي، وشرح الأصول لابن سراج، توفي 469هـ. ينظر: **الأعلام**، ج3، ص220.

[11] . ابن بابشاذ: **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، ج1 ص475.

[12] . أبو البركات الأنباري: **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سنة 1957، ص81.

[13] . السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وشرح: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩ م، ص26.

تعريف السماع

فالسَّماع لغةً هو مصدر للفعل سَمِعَ، والسّمع هو الأذن؛ يُقال: سمعته سمعًا وسِمعًا وسَماعة وسماعيَّة، وهو ما سمعت به فشاع وتُكُلِّم به، والسَّماع أيضًا: هو ما سمَّعْتَ به فشاع[14]، وفي التَّنزيل: ﴿**أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[15]، وتدور معاني السَّماع اللُّغويَّة حول النِّسبة إلى المسموع، والإصغاء، والإنصات[16].

وأمَّا السَّماع في الاصطلاح فهو: "الكلام العربيُّ الفصيح المنقول النَّقل الصَّحيح الخارج عن حدِّ القِلَّة إلى حدِّ الكَثْرَة"[17]، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المُولَّدين وغيرهم، وما جاء شاذًّا.

وعرَّفه السُّيوطي فقال: "وأعني به ما ثبت في كلامِ مَنْ يُوثَق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى؛ وهو القرآن، وكلام نبيّه صلَّى الله عليه وسلَّم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ"[18]، ويبدو أنَّ تعريف السُّيوطي أوسع من تعريف الأنباري، حيث يدخل في تعريفه المُطَّرد والشَّاذُّ.

ونلاحظ أنَّ الأنباري قد عبَّر عن السَّماع بالنَّقل، وهذه التَّسمية كانت شائعة بينهم[19]، إلَّا أنَّه وجد من الباحثين المعاصرين مَن فرَّق بين النَّقل والسَّماع؛ فقد جعل تمَّام حسَّان السَّماع أعمَّ وأشمل من النَّقل؛ إذ قال: "لأنَّه رُبَّما اشتمل على الرِّواية وهي النَّقل، وعلى مشافهة الأعراب؛ وهي قد تكون بالرِّحلة أو الوفادة"[20].

وجعل آخرون النَّقل أعمَّ وأشمل من السَّماع؛ لأنَّ المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب، وكذلك المنقول عن طريق الرِّواية عنهم، "فالنَّقل أعمُّ بهذا المعنى وأشمل؛ إذ يشمل السَّماع المباشر وغير المباشر" [21].

ويلاحظ من التَّعاريف السَّابقة أنَّه يُشتَرط في النَّصِّ المنقول:

1. أن يكون النَّصُّ عربيًّا فصيحًا، ويشمل كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام نبيّه سيّدنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، وكلام مَن يوثقُ بعربيتهم من العربِ الأقحاحِ شعراً ونثراً.
2. أن يكون النَّقل صحيحًا.
3. أن يكون النَّقل كثيرًا مُطَّرداً.

---

[14]. الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد: **العين**، باب ع س م، ج1 ص346. والأزهري؛ أبو منصور: **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ج2 ص74.

[15]. سورة ق، الآية 37.

[16]. بدماصي؛ قاسم: **أصول النحو تأريخ وتأصيل**، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، 2011م، ص37.

[17]. الأنباري: **لمع الأدلة**، تحقيق: أحمد عبد الباسط، الطبعة الأولى 1439هـ، ص81.

[18]. السيوطي: **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1409هـ–1989م، ص74.

[19]. بدماصي؛ قاسم: **أصول النحو تأريخ وتأصيل**، ص37.

[20]. بدماصي: **أصول النحو تأريخ وتأصيل**، ص62.

[21]. نحلة؛ محمود أحمد: **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ/ 1987م، ص31.

ولقد جرى أهل اللُّغة على أنَّ السَّماع هو المصدر المُقدَّم في الاستدلال لا يسبقه غيره، فبالسَّماع يجمعون شتيت اللُّغة ويُقعِّدون قواعدها، حتَّى القياس مع عِظَم مكانته لا يُعوَّل عليه إن لم يكن له مُسْتَند مسموع، "وإنَّ الاستعمالَ إذا وردَ بشيء أخذوا به وتركوا القياسَ؛ لأنَّ السماعَ يُبْطِل القياسَ"[22].

يقول ابن جنّي: "واعلم أنَّ الشَّيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس، فلا بدَّ من اتِّباع السَّماع الوارد به فيه نفسه"[23]، وقال في موضع آخر: "واعلم أنَّك إذا أدَّاك القياس إلى شيء، ثمَّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه، إلى ما هم عليه"[24].

تعريف القياس

القياس، وهو لغةً مصدر للفعل قاس، وهو يعني: قدَّر، يُقال: "قاسَ الشَّيءَ يَقيسُهُ قِياساً وقَيْساً؛ أَي: قَدَّرَهُ"(25)، ومنه: "قستُ الشَّيء بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قيساً وقياساً فانقاسَ، إذا قدرته على مثاله.

والقياس اصطلاحا هو: "الجمع بين أوَّل وثانٍ، يقتضيه في صحَّة الأوَّل صحَّة الثَّاني، وفي فساد الثَّاني فساد الأوَّل"[26]، أو هو: "حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه"[27]، أو هو: "مساواة فرع لأصل في علة حكمه"[28].

وعرَّفه مهدي المخزومي من المحدَثين بأنَّه: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذَّاكرة، وحفظته ووَعَتْه من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ"[29].

---

[22]. البغدادي؛ عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، ج8 ص421.

[23]. ابن جني: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ج1 ص100.

[24]. ابن جني: **الخصائص**، ج1 ص126.

25. الأزهري: **تهذيب اللغة**، ج9 ص179.

[26]. الرماني؛ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن: **رسالة الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، ص66.

[27]. الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين بن محمد بن عبيد الله: **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى 1377هـ/ 1957م، ص93.

[28]. ابن الحاجب؛ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر: **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، مطبعة كردستان العلمية – القاهرة، 1326هـ، ص27.

[29]. المخزومي؛ مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي – بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ/ 1986م.

والقياس في اللُّغة منهج أصيل لا يصحُّ إغفاله وغضُّ النَّظر عنه، فهو في الدَّرجة الثَّانية في حجّيَّة الأدلَّة بعد السَّماع، وقد اتَّفق عليه علماء أصول النَّحو كابن جنّي[30]، والأنباري[31]، والسُّيوطي[32]، وتكلَّم اللُّغويُّون والنُّحاة عنه باهتمام، وأفردوا له أبوابًا خاصَّة في مصنَّفاتهم، حتَّى إنَّنا نجد بعضهم[33] قد عرَّف النَّحو بأنَّه: "العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[34]، بل نجد الكسائي يعرِّف النحو بقوله:

إنَّـمـــا الـنَّـحو قـيـاس يُتَّبع وبـــه فـــي كـــلِّ أمـــرٍ يُـنْـتَـفَع

فإذا ما أبصر النَّحو الفتى مرَّ في المنطق مرًّا فاتَّسع[35]

وقال بعضهم: "إنَّ النَّحو علم يُقاس"[36]، ومِن تَعلُّق الأنباري بالقياس قال: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النَّحو لا يتحقَّق؛ لأنَّ النَّحو كلَّه قياس"[37]، وفي كلامه هذا مبالغة اقتضتها المناظرة والجدال، وإنَّما قصد به أن يُدلِّل على أهمِّيَّة القياس في علم النَّحو.

المطلب الثالث: الـــشَّـــاهد القرآني في كتابات الخليلي

لقد اتَّبع المحقِّق الخليلي في كتبه خُطَى من سبقه من أئمَّة اللُّغة والنَّحو، فنجده قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيَّة، كونه الرَّافد الأوَّل للسَّماع، وقد نظرتُ في كتابه المقاليد فوجدته ينقل نصوصًا كثيرة جدًّا، تارة يأتي بها للاحتجاج وتارة يأتي بها للتَّمثيل، وقد كان للآيات القرآنيَّة الكريمة وقراءاتها النَّصيب الأوفى منها، إذ زادت عن ألف آية وقراءة، في حين بلغت الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة المُستَشهد بها عشرين حديثاً ونيّفًا، وبلغ الشِّعر أكثر من مئتين وخمسين بيتًا، أمَّا كلام العرب النَّثري فلم نجد له حضورًا واضحًا في كتابه.

القرآن الكريم واستشهاد الخليلي به

القرآن هو: "اللَّفظ العربيُّ المُعْجِز، المُوحَى به إلى محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم بواسطة جبريل عليه السَّلام، وهو المنقول بالتَّواتر، المكتوب في المصحف، المُتَعَبَّد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة النَّاس"[38].

---

[30]. ابن جني: **الخصائص**، ج1 ص109.

[31] . الأنباري: **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص81.

[32] . السيوطي: **الاقتراح في أصول النحو**، ص13.

[33] . من جملتهم ابن عصفور.

[34] . الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م، ج1 ص23.

[35] . ضيف؛ أحمد شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، دار المعارف، مصر، ص176.

[36] . الزجاجي؛ أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، ص91.

[37] . نقلا عن: النايلة؛ عبد الجبار علوان: **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء – بغداد، تاريخ النشر 1366هـ.

[38] . البغا؛ مصطفى ديب: **الواضح في علوم القرآن**، دار الكلم الطيب، الطبعة الثانية 1418هـ-1998م، ص15.

وقد عرَّفه السَّرخسي فقال: "هو المنزَّل على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، المكتوب في دفَّات المصاحف، المنقول إلينا على الأحرف السَّبعة المشهورة نقلًا متواترًا"[39]، وعرّفه ابن الحاجب بقوله: "هو الكلام المنزَّل للإعجاز بسورة منه"[40].

والقرآن الكريم هو الحجَّة الوثقى والمأرز الأثبت الَّذي يحتكم إليه أرباب الفصاحة والبيان في قضايا اللُّغة أصولًا وفروعًا، ولا غرو فهو كلام ربِّ العالمين، وقد شهدت بمتانة رصفه وعجيب نظمه الأقارب والأباعد، وقد اعتنى علماء الأمَّة بالقرآن ما لم يعتنوا بأيِّ نصٍّ آخر من ضَبْطٍ وتحرير وتوثيق الإسناد، والأمانة العالية في النَّقل، لهذا كان هو النَّصُّ الصَّحيح المُجْمَع على الاحتجاج به في اللُّغة والنَّحو والصَّرف وعلوم البلاغة[41]، قال السُّيوطي: "أجمع النَّاس على أنَّ اللُّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممَّا ورد في غيره"[42]، وعند تضافر النُّصوص وتكاثرها فالقرآن "أعربُ وأقوى في الحجَّة من الشِّعر"[43].

وقد سار المحقِّق الخليلي سير من سبقوه من علماء اللُّغة في استشهادهم بآيات القرآن الكريم، وتقديم الشَّاهد القرآني على غيره من الشَّواهد، فنجده يبني القواعد اللُّغويَّة والأساليب البيانيَّة، ويُخرِّج الأدلَّة للأقوال، وأقوى مرجع له في هذا كلِّه هو الشَّاهد القرآنيُّ، لذلك كانت كتبه اللُّغويَّة ــ لاسيَّما المقاليد ــ مليئةً بمئات الآيات الَّتي يسوقها تمثيلًا أو استشهادًا على ما يذكره من قواعد وأحكام لغويَّة، وهي مُقَدَّمة على غيرها من النُّصوص.

وهذا المنهج الَّذي سار عليه المحقِّق الخليلي سبقه إليه ابن هشام الأنصاري أحد أبرز أعلام اللُّغة العربيَّة، ومؤلَّفاته تشهد له برسوخه في العلم، فقد كانت الشَّواهد القرآنيَّة عُدَّته الأولى، فنجدها حاضرة في كتبه بكثرة، فكتابه مُغْنِي اللَّبيب عن كتب الأعاريب يحوي أكثر من تسعمائة آية وألف آية[44]، ناهيك عن كتبه الأخرى.

ومن الأمثلة الَّتي تدلُّ على عناية المحقِّق بالشَّاهد القرآنيّ ما ذكره في معاني اللَّام المفتوحة -غير الجارَّة- فقد أورد لها خمسة معانٍ، واستشهد لكلِّ معنًى بآيةٍ من القرآن إلَّا في المعنى الخامس، فذكر أنَّ أحد معانيها أن تكون لام الجواب، وهي في جواب (لو)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا

---

[39] . السرخسي: **أصول السرخسي**، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف، حيدر آباد– الهند، ج1، ص279.

[40] . الإيجي؛ عضد الدين: **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ/ 2004م، ج2، ص18.

[41] . الأفغاني؛ سعيد: **في أصول النحو العربي**، جامعة دمشق، الطبعة الثالثة 1964م، ص28

[42] . السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ج1 ص168.

[43] . الفراء؛ أبو زكريا: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى ج1 ص14.

[44] . ينظر: محمد؛ عوني أحمد: **ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي**، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد الرابع والثلاثون، مارس 1013م، ص19.

لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾[45]، وفي جواب (لولا)، نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾[46]، وفي جواب القسم، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾[47].

والمعنى الثَّاني: لام الإيذان، وهي الدَّاخلة على أداة شرط للإيذان بالقسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ﴾[48].

والمعنى الثَّالث: لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ**﴾[49]، ﴿وَإِنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾[50].

والمعنى الرَّابع: اللَّام الزَّائدة، كقوله تعالى: ﴿**يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ**﴾[51].

وأمَّا المعنى الخامس: فهو لام التَّعجُّب، وهي غير اللَّام الجارَّة، ولم يذكر لها شاهدًا قرآنيًّا، وإنَّما نقل المثال الَّذي ذكره الفيروزآبادي في القاموس وهو: يا لظرف زيد[52].

منهجه في الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة:

1. التَّمثيل على قاعدة لغويَّة: مثاله: ما ورد في اللُّغة من أنَّ وزن (أفعل) و(استفعل) معتلَّ العين تُحذف عينه في المصدر، فيُقال: أقام إقامة، واستقام استقامة، وأصله: اقوامة واستقوامة، فحذفت العين وعُوِّض عنها التَّاء الَّتي في الطَّرف، وللعلماء في حكم حذف التاء أقوال: القول الأوَّل: يجوز حذفها قليلًا بالنَّقل، فنقول: أقام إقاما وأجاب إجابا، والقول الثاني: يجوز حذفها باطِّراد مع الإضافة، وهذا القول منسوب إلى الفرَّاء، والقول الثَّالث: يجوز حذفها باطِّراد دون قيد الإضافة. والشَّاهد القرآني الَّذي ذكره المحقِّق الخليلي هو مثال للقول الثَّاني، وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِقَامِ الصَّلَاةِ**﴾[53]، فحذفت التَّاء في سياق الإضافة[54].
2. الحكم بفصاحة اللَّفظ لأجل وروده بكثرة: وقد نصَّ على هذه المسألة عند موازنته بين وزن (فِعَال) و(فِيعال)، فحكم بفصاحة الأوَّل لكثرة وروده، قال: "والأَشْهَرُ مع النُّحاةِ: قِتَالًا، وضِرَابًا، وخِصَامًا، ونحوُ ذلك، وهو أَفْصَحُ مِن (الفِيعَالِ) على كُلِّ حالٍ؛ لأَنَّ القرآنَ قد

---

[45] . سورة الفتح، الآية 25.

[46] . سورة الحج، الآية 40.

[47] . سورة يوسف، الآية 91.

[48] . سورة الحشر، الآية 12.

[49] . سورة النحل، الآية 124.

[50] . سورة آل عمران، الآية 62.

[51] . سورة الحج، الآية 13.

[52] . ينظر: **المقاليد**، ص745.

[53] . سورة الأنبياء، الآية 73.

[54] . ينظر: **المقاليد**، ص125.

وَرَدَ به كثيرًا؛ نحوُ: ﴿**وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ**﴾[55]، و﴿**قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ**﴾[56]، وغير ذلك كثير"[57]، وقد ذكر بعض الباحثين عشرات الأمثلة على وزن فِعَال في القرآن الكريم[58].

3. الإتيان بالآية في سياق الاعتراض: ومثاله ما ذكره عند حديثه عن مجيء الاسم بعد أداة الشرط (إنْ)، وهذه المسألة تحدَّث فيها العلماء، وفصَّلها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف[59]، وعنوان المسألة: (عامل الرَّفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية)، وخلاصة الكلام في هذه المسألة أنَّ فيها ثلاثة أقوال؛ الأوَّل: أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) يُعرَب فاعلًا لفعل محذوف يفسِّره ما بعده، وهذا اختيار البصريّين، والثَّاني: أنَّه فاعل مُقدَّم للفعل بعده، وهذا اختيار الكوفيّين، والثَّالث: أنَّه مبتدأ والجملة بعده هي الخبر، وهذا القول مَحْكِيٌّ عن أبي الحسن الأخفش، وهو الَّذي ذهب إليه جماعة من المُحقِّقين.

وقد ذكر المحقِّق الخليلي هذه المسألة، وكان ممَّن يذهب فيها مذهب البصريّين ويقول بقولهم، فذكر الآية في معرض الرَّدِّ، حيث قال: "ولا يَرِدُ عليه دخولُ غيرِ الفعلِ كقولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**﴾[60]؛ فإنَّ هنالك فِعلًا مُقَدَّرًا يُفَسِّرُهُ الظَّاهر"[61]، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[62]، ويقال في الاسم الواقع بعد (إذا) ما قيل في الاسم الواقع بعد (إن) الشَّرطيَّة، والآيات القرآنية في هذا الموضع أكثر، منها قول الله تعالى: ﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾[63]، وقوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[64]، وقوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ**﴾[65].

---

[55] . سورة البقرة، الآية 204.

[56] . سورة البقرة، الآية 217.

[57] . **المقاليد**، ص126.

[58] . ينظر: إبراهيم؛ حمد بدر الدين: **معجم الأوزان الصرفية لكلمات القرآن الكريم**، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الأولى 1429هـ/ 2008م، ص296.

[59] . الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، ج2 ص504.

[60] . سورة النساء، الآية 176.

[61] . **المقاليد**، ص8.

[62] . سورة التوبة، الآية 6.

[63] . سورة التكوير، الآية 1.

[64] . سورة الانشقاق، الآية 1.

[65] . سورة الانفطار، الآية 1.

4. بيان دلالة المفردة القرآنيَّة: يتطرَّق المحقِّق في بعض الآيات الَّتي يستدِلُّ بها إلى معنى المفردات فيها، وذلك مثل تعليقه على قوله تعالى: ﴿**فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا**﴾[66]، حيث قال: "(ذُلُلًا) بضمَّتَيْن في جمع (ذلول)" [67]، ثم بيَّن أنَّ هذا الموضع يجب فيه فكُّ الإدغام؛ لئلَّا تلتبس بكلمة (ذُلَّ)، وذكر مثالًا آخر، وهو قوله تعالى: ﴿**تَرْمِي بِشَرَرٍ**﴾[68]، بفكِّ الإدغام، فبوجوده يتغيَّر المعنى من (الشَّرَر) إلى (الشَّرّ) الَّذي هو ضدُّ الخير[69].

5. بيان معنًى لغويّ: وهذا ممَّا يعتني به المحقِّق كثيرًا خصوصًا عندما يتحدَّث عن المفردات اللُّغويَّة في الرُّكن الرَّابع من كتابه المقاليد، ومن الأمثلة الَّتي ذكرها في بيان المعنى اللُّغويّ قول الله تعالى: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[70]، وقد استشهد بهذه الآية في بيان المعاني الَّتي تأتي عليها الهمزة فذكر خمسة معانٍ، هي: الاستبطاء والتَّهكُّم والتَّسوية والإنكار والتَّقرير، واستدلَّ بالآية على معنى التَّقرير، بعد أن بيَّن معناه فقال: "وهو أن تسأل عن شيء قد تقرَّر عندك أنَّه كذلك، ولكنَّك تطلب إقرار المسؤول بذلك، كقولك: أضربت زيدًا، لِمَن تعلم أنَّه قد ضَرب زيدًا، نحو: أأنت ضاربٌ زيدًا، فالأوَّل سؤال عن الفعل، والثَّاني سؤال عن الفاعل"[71]، فعلى هذا يكون الاستفهام في الآية استفهامًا تقريريًّا؛ فهم يعرفون أنَّ إبراهيم -عليه السَّلام- هو الفاعل، ولكنَّهم يريدون إقراره بذلك، وإلى هذا المعنى ذهب كثير من العلماء.

فيتَّضح جليًّا عناية المحقِّق بالمعاني اللُّغويَّة وتوظيف آيات الكتاب العزيز في هذا الباب، فلم يكتف ببيان معنى الاستفهام، بل ساق له آية وبيَّن وجه الخلاف فيها[72]، والمعنى المرتَّب على هذا الخلاف.

6. بيان حكم لغويّ: من ذلك ما ذكره عند حديثه عن حكم حذف لام الاسم المنقوص المحلَّى بأل في غير النَّصب، فقال بأنَّ هذا الحذف قليل، واستشهد له بثلاث آيات؛ الأولى: ﴿**يَوْمَ التَّنَادِ، يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ**﴾[73]، والثَّانية: ﴿**وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ**﴾[74]، والثَّالثة:

---

[66] . سورة النحل، الآية 69.

[67]. **المقاليد**، ص536.

[68] . سورة المرسلات، الآية 32.

[69]. ينظر: **المقاليد**، ص536.

[70] . سورة الأنبياء، الآية 62.

[71] . **المقاليد**، ص643.

[72] . ولزيادة الإيضاح أنقل كلامًا من كتاب الدر المصون، قال: "إن الاستفهام إذا دخل على الفعل أشعر بأن الشك إنما تعلق به: هل وقع أم لا؟ من غير شك في فاعله. وإذا دخل على الاسم وقع الشك فيه: هل هو الفاعل أم غيره، والفعل غير مشكوك في وقوعه". السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ج8 ص177.

[73] . سورة غافر، الآية 32.

[74] . سورة سبأ، الآية 13.

﴿**الكَبِيرُ المُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ**﴾[75]، وبعد استشهاده بهذه الآيات بيَّن الحكم اللُّغويَّ، فقال: "وهذا وإن كان قليلًا فهو فصيح يجوز القياس عليه"[76]، وفي هذه المسألة لم يذكر غير الأمثلة القرآنيَّة.

ومن الأحكام اللُّغويَّة الَّتي استشهد لها بآيات قرآنيَّة مسألة حذف النُّون من جمع المذكَّر السَّالم، حيث ذكر أنَّ النُّون تُحْذَف حال الإضافة، ومثَّل لهذا بقوله تعالى: ﴿**وَالمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾، ثمَّ بيَّن حكمًا آخر وهو أنَّ النُّون يمكن أن تُحذَف في غير الإضافة، وذلك إذا وَلِيَها اسم معرَّف بأل، قال: "فمن أعظم الشَّواهد قوله تعالى: ﴿**وَالمُقِيمِي الصَّلَاةَ**﴾[77]، بنصب (الصَّلاة) باسم الفاعل"[78]، فنجد الخليلي قد استشهد بالآية الكريمة على حكمين مختلفين، وذلك بسبب التَّوجيهات الَّتي تحتملها، وهذا دليل على حضور الشَّاهد القرآنيّ في نفسه، وأنَّه هو المُقدَّم، حيث وصف الآية بقوله: "فمن أعظم الشَّواهد".

7. يردُّ بالآيات على المخالفين: وهذا له أمثلة متعدِّدة منها ما أورده بعضهم من أنَّ (إنْ) النَّافية لا تكون نافية إلَّا إذا وَلِيَها (إلَّا) أو (لمَّا)، فاعترض المحقِّق على القائلين به، ووصف هذا القول بأنَّه مردود بآيات قرآنيَّة[79]، وأتى بآيتين مثالًا على ذلك؛ الأولى: ﴿**إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا**﴾[80]، والثَّانية: ﴿**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ**﴾[81].

8. التَّعقيب على تفسير لغويّ: ومن أمثلته قوله: "وقال قوم: هو لامتناع الشَّرط، ولا يلزم امتناع الجزاء، بل يقال: هو مستلزم للجزاء، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ**﴾[82]، فهذا يلزم فيه على القول الأوَّل نفاد الكلمات، إذا لم يكن ما في الأرض من شجرة أقلام، وهذا باطل. وأقول: إنَّ الظَّاهر في (لو) أنَّها تكون لامتناع الشرط وامتناع الجزاء، وقد يمتنع الشرط ولا يمتنع الجزاء تارة أخرى، وكِلا القولين صحيح لكن لا على الإطلاق، بل كل فيما يخصه من ذلك، ولكن عبارة القول الثَّاني أعمُّ، فتحتمل شمول النَّوعين من غير تفصيل، وكتابنا لا يحتمل الإطالة فلنقصر"[83].

وقال في موضع آخر عندما سُئل عن معنى التَّشبيه في قول الله تعالى: ﴿**كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ**﴾[84]، وأنَّ بعض التَّفاسير ذكرت أنَّ المراد هنا هو بيض النّعام، فتعقَّب هذا التَّفسير وبيَّن معناه، فقال: "قد شبَّههنَّ الله تعالى في كتابه العزيز بما يعرفه النَّاس ويستحسنونه، ولا يلزم أن يكون المُشبَّه به أفضل من المشبَّه، فقد يكون بالعكس، وقد شبَّههنَّ بالياقوت والمرجان أيضًا، وهذا كما تُشبَّه الشَّمس المُنيرة بسبيكة الذَّهب المستديرة، وليس

---

[75] . سورة الرعد، الآية 9.

[76] . **المقاليد**، ص514.

[77] . سورة الحج، الآية 35.

[78] . **المقاليد**، ص524.

[79] . ينظر: **المقاليد**، ص658.

[80] . سورة يونس، الآية 68.

[81] . سورة الأنبياء، الآية 109.

[82] . سورة لقمان، الآية 27.

[83] . **المقاليد**، 750.

[84] . سورة الصافات، الآية 49.

المراد به متاع الحياة الدُّنيا إلَّا معنى الحُسْن فقط دون سائر الصِّفات، كما يُشَبَّه الشُّجاع بالأسد في معنى الشَّجاعة والقوَّة خاصَّة، لا في الصُّورة الكريهة والمنظر القبيح وغير ذلك من الصفات، وهذا كلُّه مشهور مع أهل البيان"[85].

المطلب الرابع: القراءات القرآنية واستشهاد الخليلي بها

القراءات: "عِلْمٌ بكيفيَّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النَّاقلة"[86].

ويرى الزَّركشي فرقًا بين القرآن والقراءات، صرَّح بذلك في كتابه البرهان حيث قال: "واعلم أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المُنزَّل على محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[87].

وقد ورد عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: "إنَّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسَّر منه"[88]، وقد اختلف العلماء في المقصود بالأحرف السَّبعة، ولست هنا بصدد بيان أقوالهم في المسألة، والذي قرره كثير من العلماء أن هذه القراءات على اختلافها مرجعها واحد.

وقد تنوَّعت القراءات وتعدَّدت، ولكن أجمع أهل العلم على سبع قراءات لقرَّاء اشتهروا بالضَّبط والإتقان، وقد اختارهم ابن مجاهد في كتابه السَّبعة، وهم:

1. عبد الله بن عامر الشامي (ت: 118ه).
2. عبد الله بن كثير المكِّي (ت: 120ه).
3. عاصم بن أبي النّجود الكوفي (ت: 129ه).
4. أبو عمرو بن العلاء البصري (ت: 154ه).
5. حمزة بن حبيب الكوفي (ت: 156ه).
6. نافع بن أبي نعيم المدني (ت: 169ه).
7. علي بن حمزة الكسائي (ت: 189ه).

هؤلاء القرَّاء السَّبعة، ويضاف إليهم ثلاثة، هم:

8. أبو جعفر المدني (ت: 130ه).
9. يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت: 205ه).
10. خلف بن هشام البزار (ت: 229ه).

---

[85] . الخليلي؛ سعيد بن خلفان: **أجوبة المحقق الخليلي**، ج1 ص342.

[86] . ابن الجزري: **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-/ ١٩٩٩م، ص9.

[87] . الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، ج1 ص318.

[88] . البخاري: **صحيح البخاري**، نسخة الحافظ: شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد اليونيني، اعتنى به: دار الكمال المتحدة، عطاءات العلم، عام النشر: ١٤٣٧ هـ، ج2 ص420.

وما سوى هذه القراءات فهي إمَّا آحادية أو شاذَّة، وقد صرَّح السُّيوطي عن موقف النُّحاة من هذه القراءات، فقال: "كلُّ ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة، سواء كان متواترًا أو آحادًا أو شاذًّا ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشَّاذَّة لا أعلم فيه خلافًا بين النُّحاة"[89]، وكلام السُّيوطي ليس على إطلاقه فقد وجدت آراء للنُّحاة في موقفهم من القراءة الشَّاذَّة بين التَّسليم والتَّأويل والتَّضعيف والطَّعن والإغفال، "وكلُّ ذلك بناء على ما هداهم إليه اجتهادهم، وحرصهم على ضبط القواعد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا"[90].

ومن النُّحاة الَّذين لم يرتضوا الاستشهاد ببعض القراءات الشَّاذَّة المُبرِّد وقبله شيخه المازني[91]، وسبب ذلك اختلاف المنهج بين النُّحاة والقرَّاء، ذلك أنَّ النُّحاة ــ لاسيَّما البصريُّون منهم ــ إنَّما كانوا يُقعِّدون القواعد تبعاً للُّغة الأفصح والأكثر اطِّراداً على ألسنة العرب لئلَّا يكثر فيها الاستثناءات والشُّذوذ، أمَّا "أئمَّة القرَّاء [فإنَّها] لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة، والأقيس في العربيَّة، بل على الأثبت في الأثر، والأصحِّ في النَّقل، والرِّواية إذا ثبتت عندهم لم يردَّها قياس عربيَّة، ولا فُشُّو لغة؛ لأنَّ القراءة سنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[92].

وقد أشرتُ ــ قبلُ ــ إلى عناية المحقِّق الخليلي الواضحة بالاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وذكرت عدداً من الشَّواهد القرآنيَّة على ذلك، ونجده أيضًا يعتدُّ بالقراءات القرآنيَّة على اختلاف أنواعها حتَّى القراءة الشَّاذَّة، وهذا المنهج -وهو الاستشهاد بالقراءات بأنواعها- مضى عليه عدد من العلماء قبله.

وهذه العلاقة بين اللُّغة والقراءات القرآنيَّة ممَّا اعتنى به العلماء من القرون الأولى، وكانت الغاية هو معرفة مدى تناسق وتناغم القراءات القرآنيَّة مع اللُّغة وقواعدها[93].

وهذه نماذج من استشهاد الخليلي بالقراءات

النموذج الأوَّل: مسألة في الرَّوم والإشمام: قال الخليلي: "موانع الرَّوم والإشمام ثلاثة أشياء: هاء التَّأنيث، كـ: طلحة وفاطمة، ... والحركة العارضة، نحو: ضمّ التَّاء والدَّال أو كسرهما معًا من: ﴿**قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ**﴾[94]، ﴿**وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ**﴾[95]، وكسر الهمزة في: ﴿**مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ**﴾[96]، وفتح الميم من: ﴿**آلم اللهُ**﴾[97]، مع من قرأ بنقل حركة همزة الجلالة إلى الميم السَّاكن قبلها. فكلُّ هذا لا يجوز فيه الرَّوم ولا الإشمام؛ لأنَّ أصله

---

[89] . السيوطي: **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص68.

[90] . العوني؛ مزنة، والخمشي؛ غصاب: **استشهاد ابن هشام بالقراءات الشاذة في مغني اللبيب**، رسالة ماجستير، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 1433هـ/ 2012م، ص19.

[91] . ينظر: ضيف؛ شوقي: **المدارس النحويَّة**، دار المعارف، الطبعة السابعة، ص131.

[92] . ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، ج1 ص10.

[93] . ينظر: القضاة؛ محمد أحمد مفلح وشكري؛ أحمد خالد ومنصور؛ محمد خالد: **مقدمات في علم القراءات**، دار عمار – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

[94] . سورة يوسف، الآية 31.

[95] . سورة الأنعام، الآية 10.

[96] . سورة الأنعام، الآية 39.

[97] . سورة آل عمران، الآية 1.

السُّكون، وقد زال العارض الحركة، وكذلك ميم الجمع مع من يضمُّها فيصلها بالواو، كقراءة ابن كثير: ﴿**عَلَيْهِمُو غَيْرِ المَغْضُوبِ**﴾[98]، أو مع من يكسرها فيصلها بالياء، فإنَّها لا يجوز فيها الرَّوم ولا الإشمام، ولقد روى بعضهم في هذا المنع خلافًا ضعيفًا"[99].

النموذج الثَّاني: مسألة في الإدغام: فقد قال الخليلي إنَّه: "إذا التقى مِثْلان في كلمة والثَّاني منهما ضمير أو نحوه فالفكُّ هو الأصل؛ لأنَّه يشبه الكلمتين، والإدغام جائز، نحو: ﴿**فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَمْ**﴾[100]، و﴿**مَا سَلَكَمْ فِي سَقَرَ**﴾[101]، بالإدغام في قراءة أبي عمرو، وكذلك قرأ بعضهم: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنّا**﴾[102]، و﴿**تُكْوَى بِهَا جِبَاهّمْ**﴾[103] بالإدغام في الكلّ، والمراد بنحو المُضْمَر ما أشبهه كنون الوقاية، كقراءة: ﴿**مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي**﴾[104]، فكلُّ ذلك أصله نحو: مناسككم، وسلككم، وأعيننا، وجباههم، ومكنني، ولا يخفى ذلك إن شاء الله"[105]، وسبب هذا الإدغام هو التماثل والتقارب والتجانس[106].

النموذج الثَّالث: مسألة في الاسم المنقوص: حيث ذكر المحقِّق الخليلي أنَّ الاسم المنقوص إذا كان غير منصوب **فالأجود** حذف الياء منه، نحو: ﴿**وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ**﴾[107]، ﴿**وَمَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ**﴾[108]، ويجوز إبقاء الياء على حالها، كقراءة ابن كثير: ﴿**وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي**﴾[109].

---

[98] . سورة الفاتحة، الآية 7.

[99] . **المقاليد**، ص326.

[100] . سورة البقرة، الآية 200. وقد قرأ بالإدغام السوسي عن أبي عمرو البصري.

[101] . سورة المدثر، الآية 42. وقد قرأ بالإدغام السوسي عن أبي عمرو البصري.

[102] . سورة القمر، الآية 14. وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو البصري.

[103] . سورة التوبة، الآية 35. وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو البصري.

[104] . السورة كهف، الآية 95.

[105] . **المقاليد**، ص540.

[106] . ينظر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية: **الوافي في شرح الشاطبية**، الطبعة الأولى 1435هـ/ 2014م، ص81.

[107] . سورة الرعد، الآية 11.

[108] . سورة الرعد، الآية 34.

[109] . سورة الرعد، الآية 7. وينظر ما ذكره الخليلي في: **المقاليد**، ص356. وقراءة ابن كثير بإثبات ياء بعد الدال وقفا. ينظر: القاضي؛ عبد الفتاح عبد الغني: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، دار السلام – مصر، الطبعة السادسة 1434هـ/ 2013م، ص448.

النموذج الرَّابع: مسألة رفع الفعل بعد (أنْ): وقد استشهد لها بقول الله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[110] برفع (يُتِمّ)، وهي قراءة مجاهد وتروى عن ابن عباس كذلك[111]، وهي من الأمثلة على القراءات الشَّاذَّة، وقد اختلف النُّحاة في تأويل (أن) هل هي عاملة أم لا؟[112] فقول البصريّين أنَّ (أن) أُهْمِلَت حملًا على (ما) لاشتراكهما في المصدريَّة، قال ابن مالك:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا [113]

ومن الشَّواهد على إهمال عمل (أن) النَّاصبة، قول الشَّاعر:

إِنِّــي زَعِيـمٌ يَـا نُوَيْـقَــةُ إن نَجَوْتِ مِنَ الرَّزَاحْ

أَنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قَوْمٍ يَـرْتَـعُـونَ مِــنَ الطِّلاحْ[114]

فقال: (أن تهبطين) بإثبات النُّون، والأصل: (أن تهبطي) بحذفها.

ومثاله قول آخر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْماءَ وَيْحَكُما مَنّي السَّلاَمَ وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدًا[115]

فأثبت النُّون في (تقرآن)، وهذا دليل على إهمال (أن).

أمَّا قول الكوفيّين في تعليل هذه المسألة فهو الحكم بالتَّأويل أو الشُّذوذ.

منهج الخليلي في تعامله مع القراءات

ويمكن تلخيص منهج الخليليّ الذي سار عليه في التَّعامل مع القراءات القرآنيَّة في ثلاثة محاور هي:

أوَّلًا: أسلوبه في عرض القراءات: حيث كان يُصرّح باسم صاحب القراء تارةً، مثل: ورش وقنبل وابن كثير وأبي عمرو والكسائي" وحمزة وخلف وابن محصين. وتارةً أخرى يُورِد القراءة من غير التَّصريح بالاسم، وذلك كمثل قوله: "على قراءة من قرأ بذلك"[116]، و"قد جاء في قراءة

---

[110] . سورة البقرة، الآية 233.

[111] . ينظر: السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج2 ص463.

[112] . الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص460.

[113] . ابن مالك: **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج – الرياض، ص49.

[114] . أنشدها الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة. ينظر: ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، ج1 ص501.

[115] . تنبيه: جمع الشاعر في هذا البيت بين لغتين هما إعمال أن وإهمالها، وقد قال أهل الصنعة: إنَّ الشاعر إذا جمع بين لغتين فالبيت محكوم عليه بأحد أمرين: إما الطعن في صحته أو الحكم بشذوذه.

[116] . **المقاليد**، ص661.

ترقيقها بعد الخاء السَّاكنة ..."[117]، و" كقراءة: ﴿**مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي**﴾[118]"، و"وقد قُرئ"[119]، و"في مثل قراءة من رفع (العفو)"[120]، وتارة يعبّر بقوله: "في قراءة الرَّفع"[121]، "وقرأ بعض السَّلف"[122].

وقد يذكر القضيَّة اللُّغويَّة ثمَّ يُتبعها بقوله: "وقرئ بها"، ومثال ذلك قوله: "اعلم أنَّ الإمالة لا تلزم في موضع أبدًا، وإنَّما هي جائزة في بعض المواطن وفاقًا لبعض لغات العرب، وهم تميم، وقُرِئ بها"[123].

ثانيًا: تخريج الأوجه الَّتي تحتملها القراءة: ومثاله قوله: "نون التَّوكيد لا تقع بعد الألف إلَّا مكسورة مشدَّدة، نحو: ﴿**فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ**﴾[124]، وبعضهم أجاز وقوع النُّون المخفَّفة بعد الألف، وذلك يُروى عن يونس وهي مكسورة معه أيضًا، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ**﴾، يحتمل وجهين في قراءة من قرأ بتخفيف النُّون:

أحدهما: أنَّ ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، جملة حاليَّة؛ أي: غير مُتَّبِعِين، وهذا سائغ.

والثَّاني: أنَّ النُّون في ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ نون التَّوكيد المخفَّفة على ما يقتضيه الاختلاف"[125].

وقال في موضع آخر عند حديثه عن مسألة إدغام القاف في الكاف والعكس: "وضابط ذلك في قراءة أبي عمرو[126] هو أن يكون بعد كاف الضَّمير ميمٌ كما في الأمثال"[127]، وقال أيضًا: "وهذه الشُّروط كلها في القراءة لأبي عمرو، ولا تلزم في العربيَّة"[128].

---

[117] . **المقاليد**، ص581.

[118] . الكهف، آية 95.

[119] . **المقاليد**، ص664.

[120] . **المقاليد**، ص189.

[121] . **المقاليد**، ص663.

[122] . **المقاليد**، ص194.

[123] . **المقاليد**، ص379.

[124] . سورة يونس، الآية 89.

[125] . **المقاليد**، ص412.

[126] . ينظر: أبو شامة؛ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم: **إبراز المعاني من حرز الأماني (في القراءات السبع)**، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م، ص87.

[127] . **المقاليد**، ص549.

[128] . **المقاليد**، ص550.

وقال أيضًا في مسألة الإدغام: "وقد تُدْغَم الجيم في الشِّين قليلاً، وليس في القرآن منه إلَّا موضع واحد وهو: ﴿**كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ**﴾[129]، وقد سمع إدغام الجيم في التاء شاذًّا قليلًا، وقُرئ به في القرآن في موضع واحد وهو: ﴿**مِنَ اللهِ ذِي المَعَارِجِ تَعْرُجُ المَلَائِكَةُ**﴾[130]"[131].

ثالثًا: موقفه من القراءات: ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

- **القياس عليها:** ومثال ذلك ما أورده الخليليُّ من أنَّه يجوز كسر حرف المضارعة غير الياء في كُلِّ ما ابْتُدِئ بهمزةِ وَصْلٍ كـ: اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ، واكْتَسَبَ، واسْوَدَّ، واحْمَرَّ، وما شَابَهَ ذلك، فنقولُ فيها: نِسْتَخْرِجُ، ونِنْطَلِقُ، ونِكْتَسِبُ، وتِسْوَدُّ، وتِحْمَرُّ، وقُرِئَ به: ﴿**وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[132] بكسر النُّون[133] في (نِسْتَعِين)، ﴿**وَيَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ**﴾[134] بكسر التَّاء[135] في (تِسْوَدُّ)، ﴿**أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ**﴾[136] بكسر الهمزة[137] في (إِعْهَد)[138].

وكذلك ذكر الأوجه الَّتي تأتي عليها كلمة (مهلك)، وبيَّن أنَّها وردت في القراءات على أكثر من وجه، فقال: "وبالأوجهِ الثَّلاثةِ قُرِئَ في: ﴿**وَجَعَلْنَا لِمَهْلَكِهِمْ مَوْعِدًا**﴾[139] وهي مصدرٌ، ﴿**وَمَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ**﴾[140]، وهي تَحْتَمِلُ الظَّرفَ والمَصْدَرَ"[141].

---

[129] . سورة الفتح، الآية 29.

[130] . سورة المعرج، الآية 4.

[131] . **المقاليد**، ص550.

[132] . سورة الفاتحة، الآية 5.

[133] . قرأ المطوعي بكسر النون من (نستعين). ينظر: المعصراوي؛ أحمد عيسى: **الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر**، دار الإمام الشاطبي – مصر، الطبعة الأولى 1430هـ/ 2009م.

[134] . سورة آل عمران، الآية 106.

[135] . لم أقف على من قرأ بها.

[136] . سورة يس، الآية 60.

[137] . لم أقف على من قرأ بها.

[138] . ينظر: **المقاليد**، ص75.

[139] . سور الكهف، الآية 59.

[140] . سورة النمل، الآية 49.

[141] . المقاليد، ص138.

- **تأويلها:** ومثال ذلك قول الخليلي: "حكي عن الأخفش إجازة حذف الهمزة اختيارًا، وإن لم يكن بعدها (أم)، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ**﴾[142]، والصَّحيح خلاف قوله، وهذا متأوَّل. وكلُّ ما وجدته ممَّا ذكروه فهو يقبل التَّأويل"[143].
- **تقرير حكم لغويّ بها:** ومثاله قوله: "ربَّما اجتمع السَّاكنان في غير ما مضى، نحو: التقت حلقتا البطان، مَثَلٌ يُضْرَب لتفاقم الشَّر، وكما قرأ حمزة[144]: ﴿**فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ**﴾[145] بتشديد الطَّاء مع سكون السِّين على حالها، وكقراءة: ﴿**قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ العَالَمِينَ**﴾[146] بتسكين ياء الضَّمير من (محياي)[147] وصلًا"[148].
- **يشير إلى القراءة ولا يذكر آية منها ولا من قرأ بها:** ومن ذلك قوله: "اعلم أنَّ الإمالة لا تلزم في موضع أبدًا، وإنَّما هي جائزة في بعض المواطن وفاقًا لبعض لغات العرب، وهم تميم، وقُرِئ بها"[149].
- **بيان درجتها قوَّة وضعفًا:** مثال ذلك عندما تحدث عن حذف النون من مضارع كان المجزوم، ذكر أن هذا الحذف شاذ، فقال: "واختُلِف في جواز هذا الحذف إذا كان بعدها حرف ساكن؛ فمنع ذلك سيبويه، وأجازه يونس، وروي عن ابن مالك إجازته أيضًا، وقد قرئ في الشَّواذِّ: ﴿**لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[150]، وسمع ذلك في أشعار العرب كقوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَد أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهةَ ضَيغَمِ[151]"[152]

---

[142] . سورة الشعراء، الآية 22.

[143] . **المقاليد**، ص665.

[144] . ينظر: القاضي؛ عبد الفتاح عبد الغني: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، دار السلام – مصر، الطبعة السادسة 1434هـ/ 2013م، ج1 ص536.

[145] . سورة الكهف، الآية 97.

[146] . سورة الأنعام، الآية 162.

[147] . قرأ بها قالون وأبو جعفر. ينظر: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ج1 ص292.

[148] . **المقاليد**، ص397.

[149] . **المقاليد**، 379.

[150] . سورة البينة، الآية 1.

[151] . البيت لخنجر بن صخر الأسدي. ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ، ج13 ص364.

[152] . **المقاليد**، 517.

- **عرض الخلاف وبيان الوجوه في المسألة:** كنحو قوله: "ومِثالُ ما وَرَدَ بالوجهَيْن: (عَتَلَهُ يَعْتِلُهُ ويَعْتُلُهُ)؛ أَيْ: دَفَعَهُ بِشِدَّةٍ، وقُرِئَ به في: **﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾**[153]، و(طَمَثَها يَطْمِثُها ويَطْمُثُها)، وفي القرآنِ بالوجهَيْن: **﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾**[154]، ونحوُ ذلك"[155].

وقال أيضًا: **"قلتُ:** أَمَّا (مُحْصَنٌ) فهو يَحْتَمِلُ كونُهُ للمفعولِ؛ لأَنَّ الإحصانَ عِفَّةٌ عن المحارِمِ بالتَّزويجِ، فهو مُحْصِنٌ ومُحْصَنٌ؛ لأنَّها تُحْصِنُهُ وهو يُحْصِنُها، وفي القرآنِ: **﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾**[156] بالوجهَيْنِ"[157].

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم، حمد بدر الدين .(2008) .*معجم الأوزان الصرفية لكلمات القرآن الكريم* .القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

ابن الجزري .(1999) .*منجد المقرئين ومرشد الطالبين* .بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر. (1326هـ) .*منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل* .القاهرة: مطبعة كردستان العلمية.

ابن بابشاذ. (د.ت) .*شرح المقدمة المحسبة* (تحقيق خالد عبد الكريم)

ابن جني. (د.ت) .*الخصائص* (تحقيق محمد علي النجار). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن مالك. (د.ت) .*ألفية ابن مالك في النحو والصرف* (تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني). الرياض: مكتبة دار المنهاج.

ابن مالك .(1982) .*شرح الكافية الشافية* (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن منظور .(1994) .*لسان العرب* (حواشي اليازجي وآخرين). بيروت: دار صادر.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم .(1982) .*إبراز المعاني من حرز الأماني (في القراءات السبع)* (تحقيق إبراهيم عطوة عوض). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الأفغاني، سعيد .(1964) .*في أصول النحو العربي* .دمشق: جامعة دمشق.

الأنباري .(1957) .*الإغراب في جدل الإعراب* (تحقيق سعيد الأفغاني). دمشق: مطبعة الجامعة السورية.

الأنباري .(2003) .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). صيدا: المكتبة العصرية.

---

[153] . سورة الدخان، الآية 47. ضم التاء نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب. ينظر: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ج2 ص824.

[154] . سورة الرحمن، الآية 56. فيها خلاف مبسوط في كتب القراءات وممن قرأ بها الداني والكسائي. ينظر: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ج2 ص879.

[155] . **المقاليد**، ص33.

[156] . سورة النساء، الآية 25. قرأ بالكسر الكسائي. ينظر: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ج2 ص193.

[157] . **المقاليد**، ص93.

الأنباري .(1957) .*لمع الأدلة في أصول النحو* (تحقيق سعيد الأفغاني). دمشق: مطبعة الجامعة السورية.

الإيجي، عضد الدين .(2004) .*شرح العضد على مختصر ابن الحاجب* (تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل). بيروت: دار الكتب العلمية.

البخاري .(2016) .*صحيح البخاري* (نسخة الحافظ اليونيني). عناية دار الكمال المتحدة، عطاءات العلم.

البغا، مصطفى ديب .(1998) .*الواضح في علوم القرآن* .دمشق: دار الكلم الطيب.

البغدادي، عبد القادر بن عمر .(1997) .*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (تحقيق عبد السلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الخصيبي، محمد بن راشد .(1989) .*شقائق النعمان على سموط الجمان* .مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

الخليلي، سعيد بن خلفان. (د.ت) .*أجوبة المحقق الخليلي* .دار الجيل الواعد.

الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله. (د.ت) .*رسالة الحدود* (تحقيق إبراهيم السامرائي). عمّان: دار الفكر.

الزجاجي، أبو القاسم .(1986) .*الإيضاح في علل النحو* (تحقيق مازن المبارك). بيروت: دار النفائس.

الزركشي. (د.ت) .*البرهان في علوم القرآن*.

السالمي، عبد الله بن حميد .(2000) .*تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان* .مكتبة السالمي.

السرخسي. (د.ت) .*أصول السرخسي* (تحقيق أبو الوفا الأفغاني). حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف.

السعدي. (د.ت) .*معجم الفقهاء والمتكلمين*)ج2.(

السمين الحلبي. (د.ت) .*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (تحقيق أحمد محمد الخراط). دمشق: دار القلم.

السيوطي .(1989) .*الاقتراح في أصول النحو وجدله* (تحقيق محمود فجال). دمشق: دار القلم.

السيوطي .(1998) .*المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (تحقيق فؤاد علي منصور). بيروت: دار الكتب العلمية.

الصبان .(1997) .*حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* .بيروت: دار الكتب العلمية.

العوني، مزنة، والخمشي، غصاب .(2012) .*استشهاد ابن هشام بالقراءات الشاذة في مغني اللبيب* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

الفراء، أبو زكريا. (د.ت) .*معاني القرآن* (تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

القاضي، عبد الفتاح عبد الغني .(2013) .*البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة* .مصر: دار السلام.

القضاة، محمد أحمد مفلح، وشكري، أحمد خالد، ومنصور، محمد خالد .(2001) .*مقدمات في علم القراءات* .عمّان: دار عمار.

المخزومي، مهدي .(1986) .*في النحو العربي: نقد وتوجيه* .بيروت: دار الرائد العربي.

المعصراوي، أحمد عيسى .(2009) .*الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر* .مصر: دار الإمام الشاطبي.

بدماصي، قاسم .(2011) .*أصول النحو: تأريخ وتأصيل* .القاهرة: مؤسسة شمس للنشر والإعلام.

ضيف، أحمد شوقي. (د.ت) .*المدارس النحوية* .مصر: دار المعارف.

نحلة، محمود أحمد .(1987) .*أصول النحو العربي* .بيروت: دار العلوم العربية.

الأزهري، أبو منصور. (د.ت) .*تهذيب اللغة* (تحقيق محمد عوض). بيروت: دار إحياء التراث العربي.